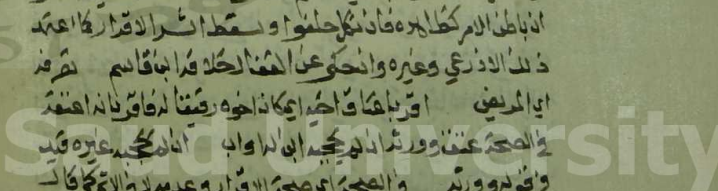


وجوده وانخرج عن قاعدة كذا عن ضرورة وقاد انه منها وعبارته  
 قوله ان العشرة الاثنتي عشرة اي لا ياتي من العشرة الاثنتي عشرة  
 والمؤنصب على هذه الحجة الذي لا يفتق بها في وجهه الذي ذكره وجعله  
 مستثنى من القاعدة غير مستقيم فاما ما اورد به من القاعدة لان  
 المراد بالعشرة الاثنتي عشرة وهو مائة وليس في الحقيقة الاثني عشر  
 ولوقدم استثنى عن المستثنى منه كان قوله على الاثنتي عشرة كما  
 قاله الراجح وتكون فيه الشروطين المذكورين فالمراد عن ابن قاسم فلا  
 فعل لانه يبين ما اراد به عبارة في الشرح لانه يبين ما اراد به ويبي  
 واصحح فانيا في كلامه في الامة وسبق قوله والعن لانه يبين التوب  
 الذي اراده والاستثناء بالان كان اللفظ بالالف وهو مستغنى  
 ومع انهم من مابين هو من الاستثناء المتصل ثام من  
 معين لعلم من الامة والمراد ان المستثنى لكونه مبيها كارة كمنه البيت  
 ومما كارة كواحد من كذا كما مثل ولا فاستثنى منه دائما معاني اي  
 كارة المبيها ويلزم عليه الاستدراك لفظ كارة اي كارة المبيها ففاسل  
 وارجح هو قوله في المراد ان المستثنى منه فامع كارة في ماسيد  
 وان الدار والعيد معين بالاشارة وغير المبيها كارة في قوله ليدرس  
 على غير الاحتمال فقول كارة اي كارة المبيها مثل الشربة المثال السابق  
 وقوله المبيها فاستثنى منه دائما معاني مجموع فامل قدم صاحبها  
 اي المبيها وان لم يوجد غيرهما في التورث وهذه الحالة كالحيف القره  
 ان باطن الام كطاهره فان لكل حلفوا وسقط اثر الاقرار بها عند  
 ذلك الا درني وغيره وانحصر عن الحلف اطلاقا فداها قاسم بقره  
 اي المبيها او بلفظ اخر امكنه ان يكونه رقيقا لانه فاق لانه اختلف  
 في الصحة عن غيره وورثا له كحجه ابن الدواب انه كحجه غيره قيد  
 في قوله وورثه والصحة اي صحة الاقرار وعدمه لا في الامة كما قال

فصل في العارية

وقد



Copyrighted material